مظاهر السياسة اللغوية في ظل تحديات التعدد اللغوي ورهاناته في الجزائر

The manifestations of linguistic politic in light of the challenges and stakes of multilingualism in Algeria

الأستاذ: المهدي سلطاني.

مخبر التمثلات الثقافية والفكرية-جامعة مولود معمري، تيزي وزو/الجزائر.

soltani.mehdi02@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/15 تاريخ القبول: 2020/12/09 تاريخ النشر: 2020/03/29

ملخص:

تعتبر السياسية اللغوية إحدى الآليات التي تهتم بتنظيم الشأن اللغوي واللساني لأي دولة، فإعطاء الطابع الرسمي والوطني للغة ما يكون بناء على قرارات وإجراءات تتخذها الهيئات المختصة والمخولة قانونا لذلك. كذلك هو الشأن بالنسبة للغات الأجنبية التي تُدّرس وتُستعمل في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والسياسية.

لهذا ارتأينا في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على أهم مظاهر السياسة اللغوية وتحديات التعدد اللغوي ورهاناته في المنظومة التربوية في الجزائر، وكذلك فهم متطلبات سوق اللغات في ظل التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي يشهده العالم.

الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية، التعدد اللغوي، الجزائر، رهانات وتحديات.

Résumé:

La politique linguistique est l'un des mécanismes de réglementation linguistique de tout État. Le caractère formel et national de la langue est fondé sur les décisions et les actions des autorités compétentes habilitées par la loi. Il en va de même pour les langues étrangères qui sont étudiées et utilisées dans tous les domaines de la vie économique, culturelle, sociale et politique.

De ce fait, nous voulons par la présente étude mettre en lumière les aspects de la politique linguistique les plus importants, les enjeux et les défis du multilinguisme en Algérie, ainsi que la compréhension des besoins du marché linguistique dans le contexte du développement technologique et économique du monde sont les plus importants.

Mots-clés : politique linguistique, multilinguisme, Algérie, enjeux et défis.

Abstract:

Linguistic policy is one of the mechanisms for regulating the linguistic affairs of any State, giving the official and national character of a language on the basis of decisions and actions taken by the competent and legally authorized bodies. It is

also the case for foreign languages that are taught and used in all spheres of economic, cultural, social and political life .
That is why we thought in this study that we should highlight the most important aspects of linguistic politics in view of the challenges and concerns of multilingualism in Algeria, as well as understanding the requirements of the language market in the context of the technological and economic development of the world.
Keywords: Language Policy, Multilingualism, Algeria, Stakes and Challenges.

مقدمة :

تعتبر الجزائر كباقي الدول التي شهدت تطورا تاريخيا وحضاريا عبر العصور التي مرت بها منذ القديم، بَلدًا متعدد الألسن واللهجات، إذ تستعمل فيها عدة لغات رسمية ووطنية أو لغات أجنبية. تجدر الإشارة بأن مسألة التعدد اللغوي تثير الكثير من الجدل وسط المجتمع الجزائري، إذ يعود هذا الصراع القائم بين اللغات واستعمالاتها إلى عدة أسباب على غرار الموروث اللغوي الذي تركته الحضارات التي تعاقبت على الجزائر أو إلى صراعات إيديولوجية وفكرية ناتجة عن الاستعمار.

كما أصبح التعدد اللغوي ظاهرة اجتماعية، تمكنت من فرض حضورها بشكل قوي الاستعمالات التواصلية اليومية للمواطن الجزائري، إذ لا يمكن أن نتفادى استعمال لغتين أو لهجتين في نفس الوقت وفي الكثير من الحالات.

بينما لا تزال السياسات اللغوية المتّبعة من طرف الدولة غير قادرة على السيطرة على مخارج ظاهرة هذا التنوع اللغوي في المجتمع، كما أن التخطيط اللغوي للخبراء لم يؤدي إلى استقرار استعمال اللغات بشكل كلي بل بقي نسبي إلى حد ما. كما يمكننا القول أن ما يبحث عنه المجتمع في سوق اللغات التي فرضتها تحديات العولمة وتطور التكنولوجيا لا يتناسب أحيانا والسياسية اللغوية الراهنة أو يتنافى والتخطيط اللغوي.

كل هذا أدى إلى ظهور الفوارق والصراعات بين اللغات الرسمية والوطنية على غرار اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية في الجزائر ودسترة اللغة الأمازيغية أيضا كلغة رسمية والجدل القائم حول هذه المسالة التي أصبحت قضية رأي عام. بالإضافة إلى موضوع استبدال اللغة الفرنسية والتي تعتبر كلغة أجنبية أولى في الجزائر، باللغة الإنجليزية التي فرضت نفسها بشكل كبير في سوق اللغات على المستوى الدولي، إذا أصبح يشكل هذا أيضا قضية رأي عام على المستوى الوطني والتي خلقت صراعات كثيرة بين مؤيد ومعارض بعدما ظلت لغة "موليير وزولا وهوغو"، الأكثر استخداماً وفي مجالات عدة في الجزائر بشكل خاص والمغرب العربي وبعض دول إفريقيا بشكل عام.

إشكالية الدراسة وأسئلتها:

يشكل التعدد اللغوي أهم التحديات التي تواجه المجتمعات والأفراد في تحقيق رغبات ومتطلبات سوق اللغات التي تتغير بتغير الأجيال وما تتطلبه عملية التواصل لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة، الجزائر وبتنوع لهجاتها ولكناتها تعاني من صراعات كبيرة وتحديات هامة في سبيل تسيير التعددية اللغوية التي أصبحت تشكل في الكثير من الأحيان خطرا على الوحدة الوطنية. بناء على هذا وانطلاقا مما سبق قمنا بصياغة الإشكالية كالتالي:

إلى أي مدى يمكن للتعدد اللغوي أن يصبح مصدرا للصراع في ظل غياب تخطيط لغوي أو سياسة لغوية ناجحة لتنظيمه؟

وللإجابة على الإشكالية العامة وتسليط الضوء أكثر على موضوع هذه الدراسة، ارتأينا طرح أسئلة فرعية أخرى على النحو التالي:

-ما هو مفهوم التعدد اللغوي؟

-ما هو مفهوم السياسية اللغوية؟ وماذا نقصد بالتخطيط اللغوي؟

-ما هي تحديات ورهانات التعدد اللغوي في الجزائر؟

-كيف يمكن تفادي صراع التعدد اللغوي في المجتمع الجزائري؟

أهمية الدراسة:

تعتبر قضية التعدد اللغوي وتنوع استعمال اللغات في الوقت الراهن، قضية ذات أبعاد كبيرة على المستوى الاجتماعي، الثقافي، السياسي وحتى التربوي والتعليمي، حيث ظهرت وبقوة في الآونة الأخيرة في الجزائر أزمة صراع اللغات وتعددها بين مؤيد ومعارض لاستعمال اللغات الرسمية والوطنية من جهة وبين الإبقاء على بعض اللغات الأجنبية مثل اللغة الفرنسية أو إستبدالها بلغات أخرى على غرار الإنجليزية من جهة أخرى.

كما سبق وأشرنا أن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول أهم الصراعات القائمة بين استعمال اللغات في الجزائر والسياسات المتبعة في سبيل تخطيط لغوي يصارع تحديات وعراقيل أيديولوجية، ومدى تأثير هذه المتغيرات على وحدة وتماسك جميع أطياف.

ومن هذا المنطلق نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيح ضرورة الاهتمام بقضية التعدد الثقافي ومحاولة تسليط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجه مستعملي اللغات باختلاف طوائفهم ومشاربهم في البلد الواحد.

منهج الدراسة :

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف واقع التعدد اللغوي في الجزائر كما نقوم بسرد جملة من التحديات والوقائع حول السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. وكذلك المنهج التحليلي

من أجل تحليل أسباب مختلف الصراعات والتحديات الأيديولوجية والثقافية، التي زادت من حدة الصراع بين استعمال اللغات وانقسام المجتمع بين مؤيد ومعارض. كما أننا استعملنا المنهج المقارن، من أجل معرفة الفوارق بين استعمال لغة على حساب لغة أخرى وأسباب حدة الصراع لطائفة لغوية مقارنة بطائفة أخرى.

تقسيم الدراسة:

ولغرض الإجابة على كل هذه التساؤلات وتوضيح مفهوم التعدد اللغوي وأهم التحديات والرهانات التي تواجهه في الجزائر، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين أساسين، يتناول المبحث الأول مقاربة مفاهمية حول مصطلحات الدراسة مثل اللغة والتعدد اللغوي وكذلك مفهوم التخطيط اللغوي ثم نعرج على ماهية السياسة اللغوية وأخيرا نوضح العلاقة بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. أما المبحث الثاني فهو يتمحور حول صراع اللغات في الجزائر في ظل غياب تخطيط لغوي شامل لتوضح أين يكمن الخلل ونختم في الأخير ببعض التوصيات والنتائج لتحدي هذه الظاهرة وتسييرها بشكل جيد.

المبحث الأول: مقاربة مفاهمية لمصطلحات الدراسة

لازالت اللغة أحد الأسباب التي تشكل صراعا واختلافا بين متحدثيها وأهل الاختصاص والسلطة في بعض الدول والمجتمعات بسبب اختلاف بعض المتغيرات واللكنات التي تحدث فوارق لسانية وتحديات من شئنها أن تؤثر علىتعلمها وتعليمها مما يؤدي إلى الوقوع في حروب لسانية وصراعات لغوية. وقبل التطرق لتلك التفاصيل وجب علينا أولا أن نُعرّج على مصطلحات الدراسة والمفردات التي شكلت عنوان الورقة البحثية.

المطلب الأول: مفهوم اللغة

تعتبر اللغة بمفهومها الواسع وسيلة للتعبير والتواصل بين أفراد المجتمع الواحد أو باقي الجماعات اللسانية عبر العالم وتعتبر أحد رموز تطور المجتمع وقوة دولته، فهي رمز التواصل والاتصال في الدولة، التي يجب بدورها أن تعتني بتعليمها ونشاطها وتحرص على ديمومتها واستمراريتها عبر الزمن، سنحاول تعريف اللغة في ما يلي اصطلاحا ولغة كي نوضح المعنى أكثر.

الفرع الأول: تعريف اللغة لغة:

يمكن تعريف اللغة في شقها اللغوي على أنها اختلاف الكلام في معنى واحد(ج) اللغات، لغا يلغو[لغوا]يعني اختلاط الكلام في الباطل[1] ، فاللغة من اللغو وهي كلام غير مفيد .وأصل اللغة لُغى لُغو،

ومصدرها اللغو وهو الطرح، فالكلام لكثرة الحاجة إليه يرمى به، واللغو واللغى :مالا يعتد به من كلام وغيره، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع [2]. فاللغة إذن مشتقة من كلمة اللغو وهو كلام لا فائدة منه أو هو كلام مفيد يختلط مع كلام باطل، فاللغة في القواميس والمعاجم العربية تعني كل كلام يقال سواء كان صوابًا أو خطأً.

الفرع الثاني: تعريف اللغة اصطلاحا:

في ما يخص الشق الاصطلاحي لتعريف اللغة فهي تعتبر مجموع تلك "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم "[3]، فهي تترجم كل الأصوات التي يستعملها المجتمع و القوم لتلبية للتواصل والاتصال في ما بينهم بغرض تلبية حاجاتهم، ويتم فك شفراتها من قبل المستمع لتحقيق التواصل . كما يمكننا اعتبار اللغة تلك الظاهرة الاجتماعية والوسيلة للإفصاح والتعبير وهي تدخر في كلماتها أخلاق أهلها وعاداتهم ونشاطهم الأدبي والفكري.[4] فاللغة ترتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع ومن خلالها يمكننا التعرف واكتشاف رموزه الثقافية وكذا موروثه الفني والأدبي.

كما أن للغة وظيفة مهمة تتمثل في عملية الاتصال والتواصل بين أفراد المجتمع، فهي تمثل نظام أساسي يقوم عليه أي مجتمع بشري حتى يستطيع أن يلبي حاجياته ورغباته في الحياة اليومية وذلك باستعمالها بشكل متواصل. علاوة على ذلك فاللغة يمكن أن تترجم بعدة صور صوتية عن طريق الأصوات والكلام أو غير صوتية كالرموز والإشارات ومختلف الايماءات وعبارات ولغة الجسد.

المطلب الثاني: مفهوم التعدد اللغوي

يعتبر التعدد اللغوي ظاهرة لسانية تلازم جميع المجتمعات المعاصرة نظرًا للتطور التكنولوجي الكبير جدًا وأيضا لكثرة التنقلات والمواصلات بين مختلف الأفراد في كل دول العالم، مما يؤدي بالضرورة إلى كثرة الثقافات والأيديولوجيات التي تنتقل بشكل تلقائي مع اللغات، كل هذا يجعل التعدد اللغوي ضرورة حتمية لا يمكن للمجتمعات أن تتفاداها أو تتجنبها.

من هذا المنطلق يجب الإشارة إلى أن هذه الظاهرة اللغوية أصبحت محورا مهما في الأبحاث الحديثة لعلوم اللغة واللسانيات

كونها حاضرة في مجالات وحقول معرفية متعددة ومتنوعة مثل تعليمية اللغات والثقافات.

كما يمكن تعريف التعدد اللغوي على أنه نظام يساهم في تعايش نسقين لغوين مختلفين في التخاطب والتدريس، ومن شأن هذا التعدد أن يؤثر على مكتسبات المتعلم اللغوية كما يذهب إلى ذلك كثير من الدارسين واللسانين.[5]

إذ تعرف هذه الظاهرة اللغوية أيضا بأنها تواجد نظامين لغوين مختلفين في مجتمع ما أو تجمع بينهما أواصر القرابة أو علاقة نسب والتزام، كما يمكن لهذا التعدد اللغوي أن يكون موجودا في أغلب المجتمعات والطوائف اللسانية التي تتعدد أنساقها الثقافية[6].

ويشير الباحث اللساني ابراهيم دسوقي في تعريفه لهذا المصطلح بأنه:" وجود مستويين لغويين متعايشين يعيشان جنبا إلى جنب، لكل مستوى وجود مستقل في النوع والبناء، الأول يسمى النوع الراقي، أو اللغة الفصحى، أما المستوى الثاني فيسمى النوع الدارج..."[7].

أو بالأحرى وبعبارة أدق يمكن للتعدد اللغوي أن يعبر عن وضعية لغوية يستعمل فيها الأفراد ومستعملي اللغة عدة أنظمة لغوية تختلف من حيث التركيب النحوي والبنية اللغوية وهذا ما نجده كثيرا في ظاهرة الإزدواج اللغوي التي هي عبارة أيضا حسب منظور معاذ أزال، حالة تعايش نسقين لغوين مختلفين وفاعلين بقوة في المجتمع، الأول راق مرتبط بالمكتوب والمدون والثاني بسيط مرتبط بالشفهي.[8]

لربط موضوع هذه الدراسة بالواقع الجزائري فيمكننا القول بأن الجزائر مثل الكثير من الدول تتميز بالتعدد اللغوي إذ يمكن استعمال عدة لغات في الحياة اليومية للأفراد فهي "تتضمن إلى جانب اللغة العربية والعاميّة اللغة الفرنسية والأمازيغية، وقد كان نتاج ذلك ظروف تاريخية قاهرة عاشتها الجزائر منذ معرفتها للغة، والملاحظ أن اللغة الجزائرية يعتريها الكثير من الغموض بين المزاوجة مع اللغات الأخرى التي تغير من طبيعة اللغة الأصلية، ومن ذلك تميّز الوضع اللغوي في بلادنا بالإزدواجية اللغوية والتعدديّة والثنائيّة اللغويّة."[9]

المطلب الثالث: التخطيط اللغوي وعلاقته بالسياسة اللغوية

في هذا المطلب سنحاول أن نعرج على مفهوم السياسة اللغوية وعلى التخطيط اللغوي ثم نقوم بتوضيح العلاقة التي تربط بينهما من أجل ترجمة واقع سوق اللغات وأيضا كيفية تسيير التعدد اللغوي باختلاف وتعدد أشكاله ومستوياته كظاهرة لغوية واجتماعية في حد ذاتها.

الفرع الأول: السياسة اللغوية

يعرف عالم اللسانيات الاجتماعية الفرنسي جان لويس كالفي Louis-Jean Calvet هذا المصطلح بقوله "نحن نعتبر السياسة اللغوية هي مجمل القرارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغات والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن"[10]. ويقصد كالفي هنا أنها مجمل القرارات التي يمكن أن تتخذ بشأن تنظيم وتسيير اللغات وتكييف العلاقة بين الوطن والحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات [11]، وهذه القرارات تكون قابلة للتنفيذ أو لا يتم تنفيذها في بعض الحالات.

كما تشير الباحثة هدى صيفي السياسة اللغوية على أنها مجموعة "نشاطات يمارسها الساسة تجاه اللغة وصياغتها في شكل قرارات دستورية وتشريعية وهي فرع من علم السياسة العام[12]" ، أو بالأحرى يمكننا القول أن السياسة اللغوية هي كل القرارات التي تتخذها السلطات المخولة لذلك في الدولة والتي تُصاغ على شكل مراسيم وقرارات تهتم بالشأن اللغوي واللساني الخاص بتلك الدولة .

أما في ما يخص اختصاص هذه الأخيرة فيمكن اعتبارها المرحلة النظرية التي يتم خلالها الربط بين الواقع الاجتماعي واللغة، لاتخاذ اتجاه لغوي محدد[13] ، أو بمعنى أخر فهي تلك الإجراءات المتخذة والتي من شأنها وضع خيارات لغوية ولسانية تتماشي مع متطلبات المجتمع وتتناسق مع أهداف تدريس اللغة أو اللغات أي كان نوعها .

الفرع الثاني: التخطيط اللغوي

يمكن أن يعرف التخطيط بشكله العام والاصطلاحي على أنه إنشاء خطة عمل معينة أو خارطة طريق لتحقيق أهداف معينة تُصاغ انطلاقا من استراتيجية مدروسة وفقا لمعطيات معينة في مجال محدد. أما في ما يخص التخطيط اللغوي وهو ما يهمنا بشكل كبير، فهو يعتبر "وجه من أوجه علم اللغة التطبيقي[14]"، ويقصد بذلك إحدى المجالات التي تهتم بها الدراسات اللسانيات التطبيقية. كما يمكن أن يُعرف التخطيط اللغوي بأنه ذلك الفرع من فروع علوم اللغويات الاجتماعية التي تُعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع، فيهتم بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء كانت مشكلات لغوية أو غير لغوية وذات مساس باللغة واستعمالها [15].

ومن هذا التعريف نستنتج بأن التخطيط اللغوي يعتبر آلية تسمح بتشخيص المشاكل اللغوية والنقائص التي تعاني منها لغة ما ويتمكن من خلال ذلك تحليلها ودراستها قصد إيجاد الحلول الناجعة التي تتناسب والسياسة اللغوية المنتهجة من طرف الدولة من جهة وما يمليه الواقع في سوق اللغات والمجتمع من جهة أخرى.

الفرع الثالث: علاقة التخطيط اللغو ي بالسياسة اللغوية

كما سبق وعرفنا السياسة اللغوية بانها مجموع الإجراءات والقرارات التي يمكن إصدارها قصد تنظيم استعمال اللغات في دولة ما، كذلك قمنا بتعريف التخطيط اللغوي على أنه أحد فروع وحقول اللسانيات التطبيقية، إذ يقوم على تطبيق السياسة اللغوية المقررة في سياق معين ويحاول الاهتمام بمعالجة المشكلات اللغوية ومختلف الظواهر اللسانية التي تميز مجتمع ما. ويجدر الإشارة كما سبق وذكرنا أن ذلك يكون عن طريق ترجمة قرارات السياسة اللغوية ميدانيًا وعملياً على أرض الواقع من خلال التخطيط الجيد رغبة في الوصول إلى أهداف وغايات سياسية ولغوية.

في ذات السياق يمكن الاستناد أيضا على ما أشارت إليه الباحثة هدى صيفي في قولها: "إن العلاقة بين السياسة والتخطيط اللغويين علاقة تبعية، فعلى الرغم من اختلاف أصول العلمين العامة فإنهما فرعان متخصصان في المسألة اللغوية. وتفضي هذه العالقة إلى أن التخطيط اللغوي تابع للسياسة اللغوية، أي أن يكون رسم السياسة اللغوية وتنفيذها من خلال تطبيقاتها: (تقييس لغ, ميتة وإصلاحها وإحيائها، إلخ) في ضوء ما ينص عليه الدستور وتقتضيه السياسة اللغوية في البلاد، فالسياسة اللغوية لها أسبقية وسببية بالنسبة إلى التخطيط اللغوي، وهي بمثابة الوجه والمحدد لحركته؛ وذلك أن السياسة اللغوية إطار نظري وقانوني بالنسبة إلى التخطيط اللغوي، فلا يمكن للمخططين التخطيط دون وجه قانوني"[16]

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج بأن التخطيط اللغوي ضروري ومهم في تحيين القواعد والمعايير اللغوية المتبعة في تدريس اللغات والتي تترجم طموحات وإرادات السياسة اللغوية المسطرة سابقا من طرف الهيئات المخولة لصياغتها، كما يجب أن نشير إلى أن هذه السياسة بدورها يجب أن تتماشى والقواعد العامة التي يمكن أن يُعتمد عليها في التعليم والتدريس.

المبحث الثاني: مظاهر السياسة اللغوية وصراع اللغات في الجزائر

إن سقوط لغة وفي أي مجتمع كان يعني سقوط أهلها وسقوط ثقافتها واندثارها، لهذا تحاول كل طائفة لسانية فرض لغتها وتوسيع نشاطها واستعمالها قدر المستطاع، من أجل عده أهداف وأسباب ومن بينها الهيمنة الثقافية لتلك الدولة وفرض سيطرتها على سوق اللغات في العالم. كل هذا يستدعي تطبيق خطة محكمة تستند إلى قرارات تصدر من طرف الجهات المعنية كالسلطات العليا للبلاد أو أهل الاختصاص والنخبة من المجتمع متمثلة في المؤسسات والهيئات الأكاديمية والعلمية، وهذا ما يدخل ضمن سياسة لغوية محكمة، مع ذلك فإننا نشهد في الجزائر صراعات وتحديات كبيرة بين اللغات الوطنية والرسمية أو الأجنبية. سنحاول من خلال ما يلي التطرق إلى أهم هذه النقاط.

المطلب الأول: اللغات الوطنية والرسمية

في هذ المطلب سنحاول تسليط الضوء على السياسية اللغوية المتبعة في الجزائر من أجل تحديد اللغات الوطنية والرسمية ومكانة كل لغة من حيث الاستعمال أو من حيث التطور العلمي والأكاديمي في مختلف مؤسسات التعليم والتربية في الجزائر ونخص بالذكر اللغة العربية كلغة رسمية ووطنية أولى منذ الاستقلال ، واللغة الأمازيغية التي اعترفت بها الدولة الجزائرية كلغة وطنية في مرحلة أولى وبعدها تم اعتمادها كلغة رسمية أيضا إلى جانب اللغة العربية وهذا ما يجعلنا نطرح تساؤل آخر في ذات السياق : هل للغيتين نفس المكانة ونفس الاستعمال في الجزائر ؟ هل تحضى اللغتين بنفس الاهتمام من طرف السلطات الجزائرية؟

الفرع الأول: اللغة العربية

تبقى اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية الأولى في الجزائر منذ أول دستور للجمهورية سنة 1963 في عهد أول رئيس للجزائر المستقلة أحمد بن بلة. ولكن استعمال هذه اللغة بشكل رسمي في الإدارات ومؤسسات الدولة وقطاعات التربية والتعليم العالي لم يكن بشكل كبير نظرا للجدل السياسي والإيديولوجي الناتج عن مخلفات الإستعمار وبقاء نخبة من الإطارات الجزائرية والفرنسية والتي تابعت تكوينا فرنسيا وباللغة الفرنسية من جهة وظهور نخبة جزائرية كانت ثمرة تكوين جمعية العلماء المسلمين بقيادة الشيخ عبد الحميد ابن باديس من جهة أخرى والتي تحصر الهوية الوطنية في نقطتين أساسيتين وهي الإسلام والعروبة. وهذا ما يرفع من مكانتها وقيمتها لأنها تعتبر لغة القرآن الكريم، قال تعالى﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَاهُ قُرآناً عَرَبِيّاً لَّعَلَّكُمْ تَعْقلُونَ﴾. (الآية02 :سورة يوسف)

فكانت هناك مرحلتين أساسيتين في السياسة اللغوية الخاصة باللغة العربية وهي مرحلة ما بين 1962 و1991 أين كان التعريب تدريجي بعد ما ورثت الجزائر منظومة تربوية فرنسية فقررت تغيير هذا الوضع، فكان أول دخول مدرسي في أكتوبر 1962 للجزائر المستقلة، واتخذت وزارة التربية قرارا يقض بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية[17].

أما المرحلة الثانية (1991-2003) فكانت تتميز بالتعرب الكلي للمنظومة التربوية مع الإبقاء على تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية وأيضا بعض اللغات الأجنبية مثل الإنجليزية. وفهي هذه المرحلة كان الاهتمام أكثر من أجل استرجاع الهوية الوطنية واللغة العربية لغة الدين والقرآن التي قضى عليها الاحتلال الفرنسي وذلك بالاعتماد على المجال الذي تطوره يؤدي إلى تطور المجتمع ألا وهو التعليم.[18]

الفرع الثاني: اللغة الأمازيغية

لقد أبدت الدولة الجزائرية نوعا من الانفتاح على اللغات الوطنية والرسمية وترسيمها أكثر بعد مطالبة لسكان منطقة القبائل بضرورة الاعتراف بالهوية واللغة الأمازيغية كإحدى مكونات الثقافة والمجتمع القبائلي خاصة والجزائري عامة، وبالتالي أدخلت اللغة الأمازيغية في المناهج الدراسية في العام 1995 في بعض الولايات ومناطق الوطن والتي تعتبر فيها هي اللغة الأم واللغة الأولى للمتمدرسين. إذ تم في ذات السياق وفي نفس السنة إنشاء المحافظة السامية للأمازيغية وهي مؤسسة أكاديمية حكومية جزائرية تُعنى بالاهتمام بالثقافة الأمازيغية وتطوير هذه اللغة.

وتماشيا مع هذا المنطلق واصلت السلطات المختصة باعتماد سياسات لغوية تعترف أكثر بكينونة وضرورة إعطاء المكانة اللازمة لهذه اللغة، فباشر آنذاك الرئيس اليامين زروال سنة 1996، بالإعتراف بالأمازيغية في الدستور الجديد والمعدل في نفس السنة بوصفها مكونا للهوية الوطنية إلى جانب العروبة والإسلام.

بعد أحداث الربيع الأمازيغي والانتفاضة الشعبية التي شهدتها منطقة القبائل في عام 2001 وأدت الى صراعات ومناوشات كبيرة بين المواطنين وقوات الأمن مما أسفر عن سقوط 126 قتيلا، فحاولت السلطات العليا في البلاد تدارك الأمر والسيطرة على الوضع كي لا تخرج الأمور عن السيطرة، لذا تم الإعتراف مباشرة بالأمازيغية كـ "لغة وطنية" ثانية إلى جانب اللغة العربية بقرار من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. حيث تم إجراء تعديل دستوري سنة 2002 دون استفتاء شعبي أو مشاورة الرأي العام بل اكتفى حينها الرئيس فقط بتمرير هذا التعديل عن طريق البرلمان بغرفتيه والذي صادق عليها، إذ نصت المادة الثالثة مكرر من دستور 2002، إعتراف تاريخي ولأول مرة في الجزائر بالأمازيغية كلغة وطنية حيث نصت المادة على ما يلي "تمـــازيغت هـــي كـــذلك لغـــة وطنيـــة .تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني."[19]

السياسية اللغوية المخصصة لهذه اللغة تواصلت عبر السنوات ففي سنة 2009 ثم الإقدام على الإعتراف بهذه اللغة عن طريق الإعلام باعتباره الوجه المباشر والذي يمكن أن يعبر عن رأي السلطات والتفاعل مع الرأي العام، فتم إطلاق لأول مرة في الجزائر قناة تلفزيونية حكومية تابعة لمؤسسة التلفزيون العمومي الجزائري (ENTV) ، وتُبث برامجها حصريا باللغة الأمازيغية، الأمر الذي أدى إلى الاعتراف بهذه الأخيرة على نطاق واسع والاعتراف بوجودها كلغة ثانية في البلاد. هناك من اعتبر هذه الخطوة إيجابية كونها تعرف أكثر باللغة والثقافة الأمازيغية والهوية البربرية والتي كانت غائبة بشكل كبير عن الساحة الثقافية في كل أقطار الجزائر وهناك من اعتبر هذه الخطوة غير مدروسة كون الأمازيغية تبقى لغة تخص منطقة معينة في الوطن وعدم جدوى فرضها بالقوة على كل المجتمع الجزائري.

سياسية الاعتراف بهذه اللغة لم تنتهي بالاعتراف بها كلغة وطنية في دستور 2002 أو بعد إطلاق قناة تليفزيونية ناطقة بالأمازيغية سنة 2009، بل جاء تعديل دستوري آخر مطلع سنة 2016 ، إذ نصت المادة الرابعة منه على ما يلي: " تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة ورسميّة. تعمل الدّولة لترقيّتها وتطويرها بكل تنوّعاتها اللّسانيّة المستعملة عبر التراب الوطني. يُحدث مجمّع جزائري للّغة الأمازيغيّة يوضع لدى رئيس الجمهورية. يستند المجمّع إلى أشغال الخبراء، ويكلّف بتوفير الشروط اللاّزمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسميّة فيما بعد. تحدّد كيفيّات تطبيق هذه المادّة بموجب قانون عضوي."[20]

تتوالى محطات وسلسلة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في ظرف قصير جدا بحصوص هذه اللغة، ففي نهاية 2016 أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رسميا أن يناير (كانون الثاني)، أي العام الأمازيغي هو يوم وعيد وطني مثله مثل باقي الأعياد الوطنية والدينية التي تحتفل بها

الجزائر، والذي انطلق من 12 يناير 2018 الماضي وأصبح عيدا وطنيا وعطلة مدفوعة الأجر، أي عشية الاحتفال أمازيغ الجزائر بالعام 2968. وعلى عكس الأعوام الماضية قررت وزارة الشؤون الدينية تخصيص خطبة الجمعة آنذاك في كل مساجد الجمهورية لهذا الموضوع على سبيل الثناء على تدابير الحكومة [21]. القرارات المتخذة بخصوص السياسيات اللغوية من طرف الهيئات المختصة في البلاد كانت هذه المرة ممثلة في المسؤول الأول عن قطاع التربية في الجزائر، إذ تم الاعتراف بطريقة أكثر رسمية جاء بعد ما صرحت به وزيرة التربية الوطنية نورية بن غبريت عن توسيع تدريس اللّغة الأمازيغية إلى 10 ولايات إضافية، ابتداء من الدخول المدرسي 2018 /2019، بعدما كان تعليمها منحصرا في ولايات القبائل وعددها خمس. وتحدثت عن "إرادة قوية من جانب الدولة لترقية الأمازيغية وتوسيع تدريسها"[22]، كما أكدت هذه الأخيرة أنه خلال نفس السنة الدراسية «سيتم إدراج نصوص باللغة الأمازيغية الجزائرية في المخطوطات المدرسية والأدبية، خاصة فيما يتعلق بمستوى اللغة والثقافة والتراث الأمازيغي، كما سيتم تشجيع مديرو المؤسسات التربوية على فتح أقسام لتدريس اللغة الأمازيغية"[23].

ولكن حملة الاحتجاجات بين مؤيد ومعارض للإعتراف باللغة الأمازيغية تواصلت في الجزائر وهذا ما أدى إلى صراع لغوي كبير جدا في الشارع الذي انقسم إلى قسمين، كل هذا كان نتيجة التحول الديمقراطي الكبير الذي عرفته البلاد وما يُعرف بتحرير الإعلام وإعطاء الحق في حرية التعبير للصحافة، وهذه الأمور هي التي تؤدي إلى الصراع والتفرقة أكثر مما تؤدي إلى الاتحاد وقبول الآخر خاصة على منصات التواصل الاجتماعي والعالم الافتراضي.

السياسة اللغوية التي لم تُدرس بالشكل المطلوب واللازم أدت إلى حدوث أزمات لغوية وهوياتية بين العرب والأمازيغ في منطقة القبائل وأيضا في مناطق أخرى أين تتواجد هذه الفئة مثل منطقة الشاوية في الشرق أو منطقة بني مزاب في ولاية غرداية في جنوب الجزائر والصراعات والحرب الأهلية التي حدثت فيها تحت غطاء حق الأقليات.

من بين أسباب تواصل الصراع اللغوي حول الأمازيغية هو تنوع المتغيرات اللسانية واللكنات الخاصة بها فنجد على سبيل المثال القبائلية، الشاوية، المزابية، التارقية، الشناوية، الشلحة وغيرها من اللهجات، فتعدد هذه الأصول أدى إلى خلق تحديات أيضا في توحيد اللغة الأمازيغية ومحاولة تنظيمها وفق نظام لغوي واحد متعارف عليه وطنيا وعند الجميع مثلها مثل باقي اللغات الأخرى كالعربية أو الفرنسية. لهذا نرى من وجهة نظرنا أنه يجب التفكير في سياسة لغوية أو اتباع تخطيط لغوي يقوم على مبدأ تقبل الآخر بلغته وثقافته واختلافه لمحاربة العنصرية والصراع والتهميش الذي تعاني منه لغات ولهجات على حساب الأخرى.

المطلب الثاني: اللغات الأجنبية

إن التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي يشهده العالم أدى إلى تطور التجارة والأسواق ونشاطات أخرى، مما زاد الحاجة للتواصل والاتصال بشكل مستمر ودائم بين أفراد المجتمعات بمختلف أطيافها، وهذا ما سرع وتيرة الاهتمام باللغات الأجنبية. كما أن للغات الأجنبية أيضا مزايا أخرى من بينها القدرة على التواصل مع مختلف الثقافات وسد الحواجز الاجتماعية بين الدول، كما أن هذا يؤثر على تعلم مهارات أخرى على المستوى العلمي والأكاديمي وهذا ما يُكسب الفرد مهارات معرفية وكفاءات تواصلية مهمة جدا. لهذا سنحاول التطرق إلى أهمية تعليم اللغات الأجنبية في الجزائر ومكانة كل لغة واستعمالاتها.

الفرع الأول: اللغة الفرنسية

تعتبر اللغة الفرنسية في الجزائر اللغة الأجنبية الأولى بعدما كانت إبان الاستعمار الفرنسي اللغة الأولى المستعملة في الجزائر وأصبحت اللغة الثانية بعد العربية مباشرة غداة الاستقلال سنة 1962. ثم تغيرت مكانتها حيث أصبحت تعتبر كلغة أجنبية أولى ولكن هذا لم يمنع انتشارها الواسع واستخداماتها في ميادين شتى.

حيث وضحت باحثة اللسانيات وعلوم اللسان خولة طالب الإبراهيمي في أعمالها أن "الفرنسية، لغة فرضت على الشعب الجزائري بالحديد والدم، بعنف نادرا ما يضاهيه تاريخ البشرية، كانت أحد العناصر الأساسية لفرنسا تجاه الجزائر"[24]. كما "تلقى جميع السكان المولودين من عام 1962 تقريبًا تعليمهم باللغة الفرنسية ثم تعلمهم تدريجيًا للغة الفرنسية ".[25]

إذ يعود الباحث بلطرش هواري إلى مسالة استخدام الفرنسية في الجزائر ويقول أنه "حتى لو تم تصنيفها كلغة أجنبية، فإنها تظل لغة عمل واتصال في مختلف القطاعات (الحياة الاقتصادية، عالم الصناعة والتجارة، والتعليم العالي، ومختبرات الطب والصيدلة، ووسائل الإعلام ...) "[26].

ومن هنا نستنتج أن استخدامات اللغة الفرنسية هي عديدة ومتنوعة إذ نجدها لغة بعض وسائل الإعلام، مثل الصحافة المكتوبة بكل أنواعها من جرائد و مجلات وصحف مثل (Le Quotidien d'Oran ، le soir d'Algérie، Le Buteur، El Watan، la Tribune إلخ) والصحافة السمعية البصرية. مثل الإذاعات ومحطات الراديو مثل القناة الثالثة وإذاعة الجزائر الدولية (Radio - la chaine 03 Algérie Internationale) والقنوات التلفزيونية مثل قناة

(Canal Algérie) .كما أنها لغة العمل والإدارة في بعض القطاعات مثل البنوك ووكالات السفر ووكالات التأمين ومكاتب البريد وشركات الاتصالات .

كما يرى الباحث ياسين ادراجي في قوله "كل ذلك يعكس ثراء ثقافتنا الجزائرية و يؤكد مدى تأثرها بكل الأحداث و الحروب و تعاقب الحضارات عليها منذ الأزمنة الغابرة، لكن إذا حاولنا فهم ظاهرة تعددية اللغة في المجتمع الواحد، فذلك يحملنا إلى التساؤل عن سر فرض لغة دون سواها على مشهد التواصل الشفوي، و عند التدقيق نجد بأن الفرنسية تحتكر المكان في محلاتنا و إشارات المرور و لافتات و لوحات الإشهار و التوجيه و يجعلنا نقف على التناقض الكبير بين ما هو منصوص عليه في السياسة اللغوية و الواقع المعاش و الذي يظهر جليا في المادة 1 التي تمنع استعمال اللغة الأجنبية في الإدارة العمومية و الهياكل و المؤسسات و الجمعيات، مع فرض استعمال "اللغة العربية" . وفي الحقيقة لا يمكننا القول أنها عودة الفرنسية، لأن هذه اللغة لم تغب يوما من مشهد يومياتنا، لأسباب و أبعاد تاريخية"[27].

فمن هنا يتضح لنا جليا مكانة اللغة الفرنسية في الواقع الجزائري والتي لازمته منذ الاستقلال وبقيت إلى يومنا هذا مع تراجع تعليمها نوعا ما ونسبة التمكن منها حاليا ليست بذلك الحجم الذي كانت عليه في السنوات التي جاءت بعد الاستقلال مباشرة.

السياسة اللغوية في الجزائر لا تزال متأثرة ببعض قرارات ورغبات فرنسا في محاولتها الإبقاء على لغتها ومكانتها بشكل أوسع تحت طائلة التاريخ المشترك بين البلدين والروابط الاقتصادية التي تطورت كثيرا بعد الاستقلال حيث صرح السفير الفرنسي بالجزائر، كزافييه درينكورت بقوله "نريد الحفاظ على علاقات البلدين، خاصة في المجال التربوي، والذي يلخصه التعاون المطلق بين المعاهد الفرنسية والجزائرية، التبادلات بين الجامعات، وتدريس اللغة الفرنسية، نعمل جميعا هنا لتطوير هذا الإرث الذي ورثناه"[28].

رغم كل هذا الاستعمال والمكانة التي تتمتع بها هذه اللغة إلا أنها بقيت مربوطة بأيديولوجيات وتصورات فكرية كونها تبقى لغة المستعمر ويبقى الشارع الجزائري منقسم أيضا في رأيه بخصوصها مثلها مثل اللغة الأمازيغية فهناك من هو متمسك بها ويتفق مع الروائي كاتب ياسين في قوله أن " الفرنسية هي غنيمة حرب " ويعتبرها إرث لغوي وثقافي خلفتها فرنسا في الجزائر وهناك من يري ويُطالب بضرورة استبدالها وتعويضها باللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة العلم والتواصل المشترك بين كل دول العالم، لهذا سنحاول التطرق إلى أهم هذه النقاط في العنصر القادم.

الفرع الثاني: اللغة الإنجليزية

يبقى مشروع الانفتاح على اللغات الأجنبية خصوصاً الإنجليزية قائما وهناك خطوات وآليات هي قيد الدراسة في الجزائر في سبيل تحقيق هذا المطلب الشعبي أكثر ما هو مطلب سياسي أو أكاديمي، خاصة بعدما عبر الشعب عن استيائه من هيمنة اللغة الفرنسية على المناهج التعليمية والتربوية

وأيضا استخدامها الواسع في التعاملات الإدارية وحتى خطابات المسؤولين السامين في الدولة، لتبدأ الجزائر مع حراك 22 فبراير 2019 المطالب بالتغيير الجذري للنظام السياسي والديمقراطي وعلى رأسها المطالبة باللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى.

وأشار الأكاديمي والباحث يحيى جعفري أن "اللغة الإنجليزية باتت مطلباً شعبياً حقيقياً وليس عاطفياً، بحكم أن الجزائريين وخاصة الطلبة منهم أصبحوا أكثر تفتحاً بفضل منصات التواصل الإجتماعي، وأدركوا بأن الإنجليزية أنفع لهم، وهو اليوم يطالب به سياسياً ومعرفياً[29]."

كما تفاعل رواد منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير ومثير للانتباه مع وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، إذ اعتبره البعض بأنه الوزير الذي "أحدث الاستثناء" من خلال خطاباته الرسمية وزياراته الميدانية لبعض الدول وفي الأمم المتحدة وحديثه بلغات أجنبية خلال المؤتمرات الصحفية مع نظرائه من مختلف الجنسيات، خصوصاً استعماله للغة الإنجليزية والإسبانية وإتقانه للعربية، وكان حتى في استقباله لنظرائه من فرنسا يتجنب استعماله اللغة الفرنسية ويتحدث باللغة الرسمية للجزائر "العربية". إلا أن السياسة اللغوية في الجزائر ما زلت محتفظة باللغة الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية حيث كان تدريسها في التعليم الأساسي من السنة الثامنة، أي السنة الثانية في الطور المتوسط، وبعد الإصلاح التربوي في السنة الدراسية 2003/2002 أصبح تدريسها ابتداء من السنة الأولى متوسط.

في نفس المنظور كانت هناك بوادر تعميم استعمال اللغة الإنجليزية في الجامعات الجزائرية مع بداية 2019 من خلال قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حين أعلن الوزير السابق الطيب بوزيد عن القيام باستطلاع رأي عن طريق الموقع الإلكتروني للوزارة محاولة منه لاستشارة الأسرة الجامعية بكل مكوناتها من أساتذة وطلبة وإداريين وعمال حول استبدال لغة التدريس والمناهج الجامعية من اللغة الفرنسية إلى الإنجليزية، وأشارات نتائج هذا الاستفتاء عن رغبة أكثر من 80% من طلبة الجامعات اعتماد اللغة الإنجليزية في المناهج الجامعية.

ولكن بقيت مجرد خطوة أولى لم تكن متبوعة بإجراءات أخرى، وفي نفس السياق عبر الكثير من الأكاديميين أن استبدال لغة بلغة عن طريق قرار سياسي أو قرار سيادي وارتجالي لا يمكن أن يخدم القطاع بتاتا، لأن مثل هذه الإصلاحات تحتاج إلى تخطيط لغوي مدروس جيّدا ويكون على المدى البعيد أي خلال سنوات وفترات محددة يتم فيها تكوين الإطارات الجامعية والأساتذة والمكونين في اللغة الإنجليزية حتى يتم التحكم في أساسيات اللغة ليتم بعدها استعمالها بشكل يتناسب ومتطلبات كل اختصاص.

الفرع الثالث: اللغات الأجنبية الأخرى

تحتل اللغات الأجنبية الأخرى في الجزائر مكانة لا بأس بها في قطاع التعليم أو من حيث الاستعمال بدرجات متفاوتة حسب الاهتمامات طبعا فنلاحظ مثلا في قطاع التربية والتعليم خاصة في شعبة الآداب واللغات الأجنبية اهتمام خاص باللغة الإسبانية، الإيطالية والألمانية حسب المناطق والولايات، فاختيار اللغة الأجنبية الثالثة بعد الفرنسية والإنجليزية يعود إلى مديريات التربية التابعة لوزارة التربية الوطنية عبر الولايات في تحديدها حسب الإمكانيات ووجود فرق التأطير من أساتذة ومفتشين في اللغات المعنية.

أما في معاهد الترجمة وكليات الآداب واللغات في الجامعات الجزائرية فنلاحظ اهتمام نوعا ما بلغات أخرى على غرار الروسية واللغة التركية نظرا لتواجد شركات متعددة الجنسيات في الجزائر تتحدث وتستعمل هذه اللغات، كما لاحظنا أيضا تشجيع الحكومة الجزائرية للاستثمار الأجنبي أدى إلى تطور ملحوظ في تعليم هذه اللغات وتشجيع استعمالها.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن اللغة الصينية لا قت مؤخرا اهتماما كبيرا من طرف مراكز التعليم والتكوين الخاصة والتي أصبحت تنافس وبقوة على استعمالها وهذا راجع إلى تواجد اليد العاملة الصينية بكثرة في الجزائر وتزايدها بشكل ملفت للانتباه في السنوات الأخيرة وهيمنة الشركات الصينية على الاستثمارات والمنشئات الكبرى في الجزائر مثل شبكات الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وأيضا كبرى المشاريع العقارية والمجمعات السكنية ونذكر على سبيل الحصر مشروع مسجد الجزائر الأعظم والذي صنف كأكبر مسجد في إفريقيا والذي تكفلت ببنائه شركة صينية.

كما اعتبرت الدكتورة فايزة بن يعقوب، أحد أعضاء جمعية الصداقة الجزائرية الصينية، بأنها "سعيدة جدا للإقبال الكبير لجميع فئات المجتمع الجزائري لتعلم هذه اللغة، وأنهم سيكونون جسر تواصل بين الشعبين الصيني والجزائري بما يعزز صداقتهما ومصالحهما المشتركة"[30].

ومواصلة في نفس المنطق اعتبر مدير معهد الوليد لتعليم اللغة الصينية في ذات السياق، وليد بن خالد، أن "اللغة الصينية أصبحت لها سوق عمل واسع في الجزائر سواء مع الشركات الصينية العاملة هنا أو مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ونسعى من خلال معهدنا إلى خلق جسور تواصل الثقافي بين الشعبين الجزائري والصيني"[31].

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة ومن خلال عرضنا لمختلف مظاهر السياسة اللغوية في الجزائر وكذلك الرهانات والتحديات التي تواجه استعمال اللغة العربية وتعميم استعمال اللغة الأمازيغية بشكل واسع وأيضا مدى تأثير ومواصلة استخدام اللغة الفرنسية كلغة أجنبية لازمت ولا زلت تلازم الشارع الجزائري

في ميادين عديدة ورغبة المطالب الشعبية إلى استبدال استعمالها باللغة الإنجليزية توصلنا إلى جملة من النتائج والملاحظات نلخصها في ما يلي:

-مختلف بوادر السياسة اللغوية هي قرارات لغوية تضعها الدول والسطات المختصة والمخولة لذلك قانونا بغض النظر عن المطالب الشعبية أو الإرادة الاجتماعية.

-استعمال اللغات الأجنبية في الجزائر مرتبط أيضا بالمصالح الاقتصادية والاستثمارات التجارية بين ومع الدول التي تمثل شريكا اقتصاديا استراتيجيا مثل ما أشرنا إليه سابقا من خلال تطوير وتشجيع تعليم الصينية كون جالية هذا البلد أصبحت متواجدة بكثرة بسبب المشاريع الصينية الكبرى في الجزائر.

-تواصل هيمنة اللغة الفرنسية على مختلف الإدارات الجزائرية وأيضا التخصصات العلمية في الجامعة الجزائرية والمحافظة على نفس وتيرة تدريس هذه اللغة في قطاع التربية والتعليم.

-تجدر الإشارة أيضا إلى استمرار الجدل القائم حول قبول مسألة تعميم تدريس واستعمال الأمازيغية في الإدارة والمؤسسات الجزائرية، واستمرار التحديات التي تواجه التاريخ الأمازيغي والهوية البربرية نحو إعادة اكتشاف الموروث الثقافي والأدبي لهذه اللغة.

إلا أننا في ختام هذه المقال نحاول من جهتنا أن نشير إلى ضرورة تسيير التعدد اللغوي بشكل عقلاني وبما يتماشى والمعطيات والاحتياجات الحقيقية للفرد والمجتمع وأيضا مع ما يناسب القطاعات الحساسة في البلاد مثل قطاع التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي لأنها تعتبر السوق الحقيقية التي فيها يتم نشر التعدد اللغوي وتشجعه أكثر.

كما يجب التركيز أيضا على تعديل المناهج بما يعزز قيم المواطنة وتقبل الآخر والتركيز على التعدد اللغوي. وهذا ما "جعل مصممو البرامج التعليمية يأخذون بعين الإعتبار هذا التعدد، سواء التعدد الثقافي أو اللغوي أو المجتمعي بعيدا عن الأيديولوجية الواحدة والتي غالبا ما تكون متأثرة بالتمثلات والتصورات بأن اللغة والثقافة يجب أن تكون موحدة وواحدة"[32].

بهذه الطريقة يتم تسيير التعدد اللغوي ومواجهة كل تحدياته ورهاناته مهما كان نوعها، وكذلك يتم خلق توازن بين استعمال اللغات الأجنبية بما تقتضيه السوق اللغوية ومتطلبات الوقت الراهن والتي يجب أن تتماشى والتطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية والثقافية والسياسية في العالم وليس فقط في الجزائر.

الاحالات والهوامش:

[1]-الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين،(مادة :لغو) ، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2004، ص 752

[2]- .الزبيدي، تاج العروس (مادة :لغو) ، تح :عبد المجيد قطاش، ج 38 ، دار التراث العري ، ط 1، 1422ه/2001م.

[3]- ابن جني، تح :محمد علي النجار، الخصائص، المكتبة العلمية، د(ط) ، د(ت) ، ص 33.

[4]- الجوهري، تح :أحمد عبد الغفور قصار، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ج 1، ط4،1990م، ص 09.

[5] - مجموعة من الباحثين :تطوير المناهج الدراسية في المنظومة التعليمية المغربية المنهاج المندمج .ملف مشترك في دفاتر التربية والتكوين العدد:12السنة:2012-[5]

-[6]مجموعة من المؤلفين :اللغة والتواصل التربوي والثقافي :مقاربة نسقية :56.

[7]- إبراهيم دسوقي، الانشطار اللغوي والحاجة إلى عربية أساسية :16ضمن مؤتمر تعليم اللغة العربية منشورات معهد التعريب الرباط 2002.

[8]- معاذ أزال :مرايا اللغة في كنف التدريس:168.مجلة مدارات تربوية العدد:-1-السنة-1-2015

[9]- مغيث زروقي ليلى، التعدّد اللغوي وسط المجتمعات العربيّة: الواقع والمأمول، مجلة أقلام الهند ، السنة الرابعة ، العدد الأول (يناير-مارس)2019. على الرابط : https://www.aqlamalhind.com/?p=1195

[10] - Louis- Jean Calvet: La Guerre des Langues et les politiques linguistiques, Hachette Littératures, France, 1999, p154- 155.

[11] - جاني لويس كالفي،علم الاجتماع اللغوي ، ترجمه محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، الجزائر ،دط،2006، ص111

[12]- هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي(دراسة حالات من الوطن العري) ، إشراف : رشيد بوزيان، رسالة ماجستير، جامعة قطر، 1436/1435 ه2015/2014 م، ص25.

[13]- .جماعة من المؤلفين، اللغة الأم، دار هومه، تيزي وزو، د(ط)، 0228 م، ص61

[14]- صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربي .، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، د(ط)، د(ت)،ص174.

[15] - معافي خيرة kاللغة العربية وسؤال التخطيط اللغوي في الجزائر ، إشراف :لطرش عبد الله، مذكرة ماستر، جامعة أي بكر بلقايد، تلمسان،2016/2015 م، ص03.

[16]- هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، مذكرة ماجيسيتر، اشراف رشيد بوزيان،2015/2014.ص34

[17]- ربيعة بكاكرة ، التخطيط اللغوي ودوره في بناء المضامين التعليمية المرحلة الابتدائية أنموذجا ، مذكرة ماستر تحت إشراف :سليم حمدان ، جامعة لخضر الوادي، 2015/2014 م، ص 56-57

[18]- بحمان حنان،أثر السياسة اللغوية في تعليم اللغة العربية"السنة الخامسة ابتدائي أنموذجا" ، مذكرة ماستر ، اشراف خدير المغيلي، جامعة احمد دراية ادرار ، 2017/، 2018 ص19.

[19]- نص المـادة 3 مكـرر، من دستـور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل بـ : القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002.

[20]- نص المادة 4 من دستـور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل بـ : القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008 والقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016

[21]- المهدي سلطاني، مقالات الرأي /الأمازيغية هوية وطنية وموروث لغوي، بين مناصر ومعارض، 2019/01/23 على الرابط: https://www.hadathpost.com/2019/01/23/

[22]- جريدة الشرق الأوسط ، العالم العربي ، مقال الجزائر تعلن عن ترتيبات للاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية، ليوم الخميس- 24 شهر ربيع الثاني 1439 هـ - 11 يناير 2018 م رقم العدد [14289[على الرابط :

https://aawsat.com/home/article/1139671

[23]– المرجع نفسه .

[24] Taleb Ibrahimi, K, (1994),. *Les Algériens et leur(s) langue(s)* ,El Hikma, Alger.p35

[25] Cheriguen., F. (1994), « Politiques linguistiques en Algérie ». In: *Mots*, n°52, septembre 1997. L'état linguiste. p. 66.

[26] Bellatreche., H, , (2009) « L'usage de la langue française en Algérie, cas d'étude : le secteur bancaire » **,** *Synergies Algérie* n° 8 - 2009 p. 111.

[27]-ادراجي ياسين، باحث بمخبر الأبحاث في علوم اللغة و تحليل الخطاب التعليمي بجامعة قسنطينة 1، نشر في استطلاع حول التعددية بين الواقع والسياسة اللغوية، مريم بحشاشي، جريدة النصر، 12/ 05/ 2014، على الرابط :
https://www.djazairess.com/annasr/67156

[28]- محمد لهوازي، نريد الحفاظ على مكانة اللغة الفرنسية بالجزائر، جريدة الشروق اون لاين ليوم 2019/07/15 على الرابط :https://www.echoroukonline.com

[29]- يونس بورنان، الإنجليزية تهدد عرش اللغة الفرنسية في الجزائر، جريدة العين الإخبارية، ليوم 2020/09/04 على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/english-in-algeria-france

[30]- مقال بعنوان الصينية لغة الأعمال والتجارة في الجزائر، موقع الشروق اون لاين، 2019/02/10 على الرابط: https://www.echoroukonline.com

[31]-المرجع نفسه.

[32] SOLTANI El Mehdi, 2020,« Compte-rendu d'ouvrage : BEACOO J.-Cl. et COSTE D. 2017. L'éducation plurilingue et interculturelle : La perspective du Conseil de l'Europe. Les éditions Didier. Paris. 298 pages. Revue algérienne des lettres, Numéro spécial Avril 2020 Volume 3, Numéro 3, Centre Universitaire Ain Timouchent. Algérie,P 252.